# تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان من خلال إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو والنظرية البنائية

**An analysis of Turkish foreign policy during the era of President Erdogan by dropping the linkage model of James Rosnow and the constructivist theory**

* لمياء بن جامع
جامعة قسنطينة 3 – الجزائر
Bendjamaa1982@gmail.com

**تاريخ الارسال:**2021/06/15 **تاريخ القبول:**2021/07/13 **تاريخ النشر:**2021/12/31

**ملخص:**

حلل هذا المقال السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان من إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو النظرية البنائية، ويهدف هذا المقال إلى توضيح فكرة مفادها أن تنوع الأطر النظرية في السياسة الخارجية أدى إلى تنوع المسارات البحثية وهذا ما حاولنا إبرازه في هذا المقال فتحليل السياسة الخارجية في عهد أردوغان من خلال إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو أبرز دور متغيرات البيئة النسقية كنتائج الثورات العربية تصاعد التحدي التركي والإيراني والحرب السورية إلى جانب دور متغيرات البيئة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية التركية منذ وصول أردوغان للرئاسة، أما إسقاط النظرية البنائية على السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان فقد أبرز دور الهوية التركية ذات البعد الإسلامي على حساب المتغيرات الأخرى.

**كلمات مفتاحية:** السياسة. الخارجية، تركيا، الرئيس أردوغان.

**Abstract** :This article analyzed the Turkish foreign policy during the era of President Erdogan from dropping the linkage model of James Roseno's constructivist theory. This article aims to clarify the idea that the diversity of theoretical frameworks in foreign policy led to the diversity of research paths, and this is what we tried to highlight in this article. The analysis of foreign policy in Erdogan's era by dropping James Roseno's linkage model highlighted the role of systemic environment variables such as the results of the Arab revolutions, the escalation of the Turkish and Iranian challenge and the Syrian war, as well as the role of internal environment variables in directing Turkish foreign policy since Erdogan's accession to the presidency. As for dropping the constructivist theory on Turkish foreign policy in the era of President Erdogan has highlighted the role of Turkish identity with an Islamic dimension at the expense of other variables.

**Keywords** : Politics. External. Turkish. President Erdogan.

*المؤلف المرسل

**مقدمة**

تخضع السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان إلى عدة عوامل ومتغيرات ساهمت في تحول السياسة الخارجية التركية حيث أدى وصول حزب العدالة والتنمية ذو الأيديولوجية الإسلامية للسلطة والذي قدم رؤى مختلفة لعلاقات تركية الدولية انطلاقا من قراءته لموقع تركية الإستراتيجي خاصة مع التغيرات الدولية والإقليمية التي تزامنت مع وصوله للسلطة، وحاول هذا المقال الاستفادة من تنوع الأطر النظرية في السياسة الخارجية، والتي تساعد الباحث في هذا المجال في تحليل المواضيع برؤى مختلفة وفق متغيرات بحثية متعددة.

واخترنا تحليل السياسة التركي من خلال نموذج الربط عند جيمس روزنو، الذي ينفرد بخاصية الجمع بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية، أما النظرية البنائية فقد تم اختيارها لتحليل الموضوع لأسباب تعلقت بالهوية التركية الإسلامية والذي أدى إلى إحداث تغيرات في السياسة الخارجية السابقة الذكر. وقد تمت صياغة الإشكالية كالآتي:

ما هي أهم المتغيرات التحليلية البارزة عند إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو والنظرية البينائية في تحليل السياسة الخارجية التركية في عهد الرئيس أردوغان.

وللإجابة عن هذا التساؤل وضعها الفرضيات التالية:

1- أدى إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو في تحليل السياسة الخارجية التركية إلى إبراز دور متغيرات البيئة النسقية والداخلية في تحليل السياسة الخارجية التركية.

2- يرتبط التحليل البنائي للسياسات الخارجية في عهد الطيب اردوغان بإبراز دور التنشئة الاجتماعية الاسلامية في صياغة الهوية التركية الجديدة.

**أولا: تحليل السياسة الخارجية التركية من خلال نموذج الربط عند جيمس روزنو**

ينطلق نموذج الربط عند جيمس روزنو من فرضية مفادها أن النظام الدولي هو من يتحكم في السياسيات الخارجية للدول ،فبنية النظام التي تشمل أنماط العلاقات (وفاقية، تعاونية، نزاعية) وطبيعة التحالفات (مرنة، جامدة، عقائدية) وتوزيع الإمكانات والقوى في النظام هي من تفرض ضوابط على سلوكية الدولة، كما حدد مجموعة عوامل تتحكم في السياسة الخارجية للدول على رأسها ...المحيط

الخارجي (النظام الدولي الإقليمي) الذي يلعب دور أكبر للدول الصغيرة منه للدول الكبيرة فمن الطبيعي أن تتأثر تلك الدول بما يجري في محيطها أكثر من الدول الكبيرة القادرة على استيعاب ذلك التأثير بشكل أفضل.

والسياسة الخارجية التركية لا تخرج عن هذا الإطار فالبيئة الإقليمية والدولية قد يكون لها تأثير في تغير سياستها الخارجية وهو ما نحاول أن نبينه في هذا العنصر.

من خلال دراسة أهم التحولات التي تزامنت مع ظهور السياسة الخارجية التركية الجديدة حاولنا

تلخيص أهم الأحداث الإقليمية التي أثرت على توجيه السياسة الخارجية التركية

**1: تأثير البيئة الإقليمية في السياسة الخارجية التركية**

تأثرت تركيا بالمتغيرات الإقليمية كما تأثرت باقي دول المنطقة، بحيث أصبحت بذلك صاحبة الدور الرئيس في الأحداث التي تجرى فيها ويمكن حصر أهم الظروف والمتغيرات الإقليمية فيما يلي:

**1-1: الفراغ الكبير الذي تشهده المنطقة نتيجة انهيار النظام الإقليمي العربي**

فقد قامت حركات احتجاجية ضخمة انطلقت في كل البلدان العربية أواخر عام **2010** وقد نجحت هذه الاحتجاجات بالإطاحة بعدة أنظمة عربية، فقد نجحت بإسقاط الرئيس السابق حسني مبارك في 25 جانفي **2011**، ثم ثورة ليبيا أين قتل عمر القذافي في 17 فيفري 2011 [1].

في ظل هذه التغيرات على مستوى الخريطة السياسة للنظام الإقليمي العربي، وجدت تركيا نفسها متباينة المواقف بشكل يثير الحيرة والارتياب، حيث تعاملت أنقرة مع تلك القضايا بمعايير متغيرة فقد غير الحراك العربي من الساحة الجغرافية السياسة تركيا ووضع أمامها عددا من التحديات الجديدة[2].

**1-2: تصاعد التحدي الكردي**

خاصة بعد حصول أكراد العراق على وضع شبه مستقل فقد تأثرت باحتلال العراق، خصوصا بعد تراجع ثقة تركيا بحلفائها في الناتو واعتقادها بأنهم غير مكترثين بأمنها القومي[3]، فلطالما كان المشكل الكردي عائقا أمام علاقة تركيا بالعراق وسوريا نتيجة لتباين سياستها الدولية تجاهها، فقد كان تحقيق الأمن مكسب للأكراد في العراق يقابله رد فعل معاكس في تركيا، وبعد حرب العراق وحصولهم على الحكم الذاتي وتفاقم الأزمة السورية، وجدت تركيا نفسها في موقف يجبرها على الاعتراف بهم رغم أنها ترى في ذلك تهديدا على سياستها الداخلية فهي تخاف أن يشجعوا أكراد تركيا للقيام بنفس الشيء وهي نفس السياسة التي تتبعها تركيا مع أكراد تركيا فتنامي التحدي التركي يؤثر على سياسة تركيا الخارجية وعلاقاتها مع دول الشرق الأوسط.

**1-3: تصاعد التحدي الإيراني**

إذ نتج عن احتلال العراق، إخراجه من معادلة التوازن الإقليمي مما أدى إلى زيادة نفوذها في المنطقة رغم أن هذا التنافس يبقى طبيعيا نتيجة لكونهما البلدين الأكثر أهمية حاليا بالمنطقة[4]. ففي ظل غياب العراق التي كانت تحافظ على التوازن الثلاثي إضافة إلى تداعيات الملف النووي مما أدى إلى قيام منافسة ثنائية بين البلدين مما يؤثر على نوع السياسية الخارجية التي تتبعها تركيا .

**1-4: الحرب السورية**

التي عملت على تغير كبير في موازين القوى والتحالفات داخل الشرق الأوسط، إذ تدرك تركيا أن لعب دور إقليمي في المنطقة يعني المشاركة في تحديد الأجندة الإقليمية والوصول بخطوط الدفاعات التركية إلى أبعد نطاق ممكن من الأراضي التركية[5]، فنجد أن المتغيرات الإقليمية أجبرت تركيا على التفاعل معها

في إطار سياستها الخارجية.

**2: تأثير البيئة الدولية في السياسات الخارجية التركية**

يمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة حاليا على السياسة الخارجية التركية فيما يلي:

**2-1: هوية جديدة بعد أحداث 11 سبتمبر**

يرى الأستاذ فؤاد كيمان في كتابة "الديمقراطية والهوية والسياسات الخارجية في تركيا: الهيمنة من خلال التحول، أن المتغيرات الدولية الجديدة هي التي أضفت على تركيا سياسات خارجية جديدة وهوية جدية فطالما كانت حبيسة حيث خضعت الهوية السياسية التركية لديناميكيات الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، فكانت أنقرة بمثابة المنطقة العازلة وحائط الصد ضد التمدد السوفياتي للشرق الأوسط[6] .

لكن تلك الفترة ما عادت تستجيب لتطلعات تركيا في خضم نجاحاتها الاقتصادية وطموحاتها السياسية فنهاية الحرب الباردة تركت فراغ هوياتي كبير في السياسية الخارجية التركية إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001، ساعدت في رسم هوية جديدة لسياستها الخارجية فقد كانت لهجمات 11 سبتمبر ضد الولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في تكريس مفهوم جديد للهيمنة الأمريكية القائم على القوة[7]، فكان لا بد من إيجاد بديل مثلته تركيا خصوصا وأن أنقرة تتوفر على دولة علمانية ذات غالبية مسلمة كل هذه العوامل الذاتية ، ومعها الأجندة الدولية والمصلحة الغربية تضافرت لتصنع القوة الناعمة لتركيا فهذا التحول العالمي لما بعد 11 سبتمبر 2001، والقائم على خطاب الهوية وصراع الحضارات، تقاطع مع التغييرات الداخلية في تركيا وتصادف مع صعود حزب العدالة والتنمية القائم هو أيضا على الهوية ليمنح تركيا دورا جديدا حيويا في المنطقة يتجاوز الحدود الجيوسياسية، مستفيدة من هويتها المسلمة، ديموقراطيتها، نجاحها الاجتماعي لتتحول هذه العناصر إلى مكونات أساسية لسياستها الخارجية ونقاط قوتها الناعمة[8].

**3: تأثير البيئة الداخلية في السياسية الخارجية التركية.**

يقدم باتريك ماكفون وهوارد شاييرو إطار للتحليل المقارن للسياسة الخارجية يتسم بالشمولية من حيث دمجه لمختلف فئات المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وفي حين أنه لا يختلف عن باقي النماذج كنموذج روزنو وسنايدر إلا أن نموذجه كان أوسع بتركيزه على العديد من العوامل الداخلية، فيرى هذان المفكران أن المتغيرات الداخلية بما فيها المؤسساتية والسياسية والحكومية أحد أهم العوامل المؤثرة في للسياسة الخارجية، ويتسم هذا النموذج بالشمولية من حيث دمجه لمختلف فئات المتغيرات المؤثرة في صنع السياسة الخارجية وفي حين أنه لا يختلف عن باقي النماذج كنموذج روزنو وسنايدر إلا أن نموذجهما أوسع بتركيزهم على العديد من العوامل الداخلية، فيرى هذان المفكران من خلال تحديثهما لنمودج جيمس روزنو أن المتغيرات الداخلية بما فيها المؤسساتية والسياسية والحكومية أحد أهم الأسباب في سلوك الدخول الخارجي،[9] سنحاول في هذا العنصر إبراز دور متغيرات البيئة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية التركية.

**3-1: دور الأحزاب الإسلامية في القرار الخارجي التركي**

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا إلى أواخر العهد العثماني مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار، في المرحلة الممتدة بين عام 1909-1921، وقد ترافق ظهور هذه الأحزاب والجمعيات مع ضعف السلطة المركزية للدولة والتأثير المتنامي للأقليات وموجة التغريب وارتباطها بالدول الغربية[10]، فقد ظلت تركيا منذ تأسيسها دولة الحزب الواحد حتى عام 1945 وبمجرد بدء التعددية الحزبية فيها هزم أتاتورك هزيمة كبرى،

بدأت التعددية الحزبية في تركيا عام 1946 [*]وقد مثلت مرحلة الانفتاح الديمقراطي التي شهدتها تركيا، بعد توجهها للتعددية منعرجا حاسما في بداية صعود الإسلام السياسي، ومع إطلاق هذه التعددية فقد تمكن حزب الشعب من السيطرة على الحياة السياسية واحتكار السلطة[11].

وقد كان فوز الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مندريس في انتخابات عام 1950 حدثا بالغ الأهمية في التاريخ السياسي لتركيا غير أن المؤسسة العسكرية تدخلت لاحقا لتضع حدا لهذه التجربة[12].

وقد سمح مبدأ التداول على السلطة بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ،والذي يحسب على التيار الإسلامي الذي احدث تحولات عميقة على مستوى السياسة الداخلية والخارجية

**3-2: دور المجتمع المدني في القرار الخارجي التركي**

يوجد في تركيا آلاف المنظمات الأهلية والنقابية والفكرية والاقتصادية التي تعكس تنوع المجتمع التركي وغناه العرقي والاجتماعي والتي لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار[13]، فهي من ناحية تشكل قوى ضاغطة على صانع القرار ومنا ناحية أخرى مصدرا مهما للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قيادتها وكوادرها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة[14].

فقد كان المجتمع المدني فيما سبق محكومة بعدة قوانين تمنع تحركها ولكن مع بداية **1991** حين ألغى الرئيس **أوزال** بعض مواد قانون العقوبات **(**141، 142، 163**)** التي كانت تعاقب بالاعتقال كل من يقوم بالدعاية الدينية أو السياسة المتطرفة بحيث أن المواد **(19-20-22-23-24-28-29)** تنظم حاليا عمل هته الجماعات[15]، وهو ما ساعد على قيام العديد من الجمعيات ذات الطابع الديني خصوصا في عهد "حزب العدالة والتنمية" للتجاوز 173 ألف منظمة.

تعمل جماعات الضغط والرأي العام في تركيا على التأثير على صانعي القرار السياسي من خلال إحداث تغييرات في الوعي الشعبي والذي تنطلق بنشاطها من حاجات الرأي العام الأساسية ومصالحه في الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية والحقوق المدنية، فيهدف هذا الدور التعبوي لغرض التأثير على السلطة السياسية[16]، فنجد أن حكومة "العدالة والتنمية" فسحت لها المجال من خلال قانون الجمعيات لـــ **2004** وأعطتها مجالا أكبر للتحرك، وذلك من خلال إشراكها في آليات صنع القرار السياسي والاقتصادي، فيعطيها القانون حق المشاركة في اللجان البرلمانية لصياغة القوانين المطروحة على مجلس الشعب، حق الاعتراض على النصوص القانونية أمام المحكمة الدستورية، حق الاستفادة من الميزانية العامة

للدولة، فحقبة حكم حزب "العدالة والتنمية" تميزت بطلق العنان للمجتمع المدني خصوصا الإسلامية منها وهو ما يضمن بقاء الحزب في الحكومة.

**3-3: دور الثالوث المؤسساتي في صنع القرار الخارجي التركي**

لطالما كان الشغل الشاغل في أي نظام سياسي هو أي من السلطات الثلاث لها قدرة حركية أكثر من الاخرى، وهذا السؤال لا يختلف عنه في تركيا ولأجل الإجابة على ذلك وجب دراسة أهم الفواعل المؤسساتية المنتمية لهذه السلطات:

يعتبر رئيس الجمهورية الرجل الأول في السلطة التنفيذية ،وصاحب السلطة العليا في اتخاذ القرار عبر التاريخ، فإن كان للسلطان أو الخليفة في فترة الدولة العثمانية السلطة المطلقة في اتخاذ القرار الداخلي والخارجي، فلم يكن الأمر مختلفا في فترة حكم كمال أتاتورك، فقد اتسم اتخاذ القرار الخارجي في تركيا بتأثير كبير للرئيس فيه، رغم أن ما يميزها بعد هذه الفترة هي مساهمة رؤساء الجمهورية بالتعاون مع مجلس الوزراء، أي أنها كانت محصورة بيد السلطة التنفيذية على حساب التشريعية (المجلس التركي الكبير)، وأبرز دليل على ذلك إرسال فرقة عسكرية تركية إلى كوريا 1950، وعملية قصف القواعد القبرصية 1964 من قبل القوات التركية، والاعتراف بدولة الصين الشعبية[17]، أما خلال السنوات 1993-1980، فإن عملية صنع القرار الخارجي كانت تتم في أعلى وحدة قرارية وتتمثل في مجلس الأمن القومي [*] الذي كان تحت رئاسة رئيس الجمهورية، لكن الحال تغير بعد انقلاب 12 سبتمبر 1986 حيث سيطر الجيش بشكل مباشر عليه برئاسة الجنرال كنعان إيفرن[18]، أين تعززت سلطات هذا المجلس على حساب السلطة التشريعية والتنفيذية[19].

بمجيء الرئيس تورغوت أوزال (tugut ozal) ( 1989-1998) اتسمت هذه المرحلة بهيمنة السلطة التنفيذية على عملية صنع القرار الخارجي، كأزمة الخليج الثانية (1990-1991) واتخاذ قرار تأييد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق والسماح بقوات أجنبية باتخاذ قواعد عسكرية لها بتركيا[20]مع العلم أن قراره واجه معارضة من السلطة التشريعية والرأي العام لكنه لم يأخذ بالحسبان[21]، كما أن أوزال أعطى بجانبه صلاحيات لرئيس الوزراء في صياغة السياسة الأمنية كما كان محددا في دستور 1961، لكن الظروف السياسية والدولية المحيطة بتركيا فرضت على رئيس الوزراء التحلي عن صياغة السياسة الخارجية للدبلوماسيين والعسكريين وذلك منذ عهد رئيس الوزراء نجم الدين أربكان، ويختص حاليا رئيس الوزراء على رأس مجلس الوزراء بصياغة الاستراتيجية العامة لحماية الأمن القومي التركي وإعداد القوات المسلحة للدفاع والحرب[22]، كما يقترح على الرئيس تعيين رئيس الأركان العامة.

فيمكن القول أن النظام السياسي التركي يقوم على نمط السلطة التنفيذية المزدوجة التي يتقاسمها رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، كما أن هذا لا ينفي دور السلطة التشريعية، فالحكومة مسؤولة أمام البرلمان الذي يملك صلاحيات إقالتها بينما يحق للحكومة حل البرلمان.

### 3-4: دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار التركي:

يقول جون كامبلJhone cambel «إن الجيش في أي دولة عادة ما يتحرك للسيطرة على الحكم عندما يصبح قوة سياسية صارمة تطغى على المؤسسات السياسية الأخرى» فالدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تركيا مثير للاهتمام، فأهميتها لا تقتصر على قدراتها العسكرية والانقلابية، بل هي تتعدى جميع ميادين الحياة السياسية بتركيا، فهل أهيمتها نتاج للقوة التي اكتسبتها عبر التاريخ أم أن الأوضاع التركية هي من تتطلب التدخل العسكري الدائم؟ ولأجل الإجابة على هذا وذاك وجب دراسة هاته المؤسسة عبر التاريخ .

اعتمدت الدولة العثمانية منذ نشأتها على القوة العسكرية لذلك أصبح الجيش في الدولة العثمانية القطاع الرئيس الذي أعطى له كل الاهتمام، فقد كان الركيزة التي تنطلق منها الفتوحات العثمانية، فقد كانت وسيلتها في الحرب والحكم معا، فكان المتفوقون من أفراد الجيش الانكشاري يرشحون للمناصب في الإدارة الحكومية مما أدى إلى تفوق الدور السياسي للجيش العثماني في نهاية القرن الخامس عشر ومطلع القرن السادس عشر ضمن إطار دولة مركزية قوية ومستديمة، ونظاما سياسيا يتمتع بسلطة مصدر قوتها جيش نظامي محترف[23].

ومع مطلع القرن العشرين وبالتحديد عام **1908** بدأت مرحلة جديدة ،وتحول جذري للجيش العثماني فبعد أن كان أحد أدوات المؤسسة السياسية العثمانية، انتقل إلى أخذ أجنحة المعارضة السياسية النخبوية للنظام العثماني[24]، ففي الفترة الواقعة بين 1908–1909، ناقشت "منظمة الاتحاد والترقي" التدخل المباشر لضباط الجيش في شؤون السياسة في اجتماعها السنوي، ثم لجأ كمال أتاتورك في فترة حكمه إلى إبعاد الجيش عن الحياة السياسية، مفضلا الاعتماد على حزب الشعب الجمهوري وأجهزته في تحقيق برنامجه في تحديث تركيا [25]، لأجل قطع الطريق أمام أي محاولة انقلاب، لا سيما أن بعض أعضاء الجيش كانوا ضد حكم جمهوري [26]، فضلا عن ذلك فإن مصطفى كمال أتاتورك كان مهتما باكتساب صفة الديمقراطية ولا صفة الديكتاتورية.

كما جاء في المادة 23 من دستور 1924 ضرورة تحييد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية فقد انتزع الجيش السلطة ثلاث مرات منذ عام 1960، سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر بعد الانقلاب الحكومي الذي حدث في 27 ماي 1960، ومؤامرة قيادة الجيش في 21 مارس 1971، وبعد الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980، وقد كان الجيش بعد كل انقلاب يسعى إلى تطبيق ما يسمى بالمرحلة الانتقالية [27] أين كانت أطولها المرحلة الانتقالية بعد انقلاب 1980 وكانت الأكثر ترسيخا للنفوذ العسكري داخل السلطات الثلاث للدولة، وقامت بإعداد دستور تركي جديد عرف بدستور 1982، الذي أعطى نفوذ المؤسسة العسكرية [28] أهمها:

– تعيين المؤسسة لجنرالات داخل مجالس إدارات مؤسسات الدولة.

– توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة العسكرية سيطرة كاملة على الحياة السياسية.

– تعديل سلطات مجلس الأمن القومي، بزيادة عدد الأعضاء العسكريين،[29] فقد تميزت هذه المرحلة بمشاركة كبيرة للجيش في صنع القرار الداخلي والخارجي وحتى في المجال الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات:

– الإنفاق العسكري: الذي يلتهم 14% من إجمال الإنفاق الحكومي في فترة (1998–2008).

– صندوق القوات المسلحة للضباط المتقاعدين: رغم أن هدفه توفير منافع اقتصادية، إلا أنه فعليا أصبح قوة اقتصادية كبيرة.

– الصناعة العسكرية: التي لم تثر رغبة جادة، إلا عقب الغزو التركي لقبرص 1974، ليبلغ 44,2 % من حجم الاكتفاء الذاتي من الأسلحة عام 2008 .

مع مجيء حزب العدالة والتنمية حاول تقليص دور المؤسسة العسكرية، فرغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فرضت إجراء تعديلات جوهرية في بنية المؤسسة العسكرية ومجلس الأمن القومي[30].

وعلى الرغم من تلك التعديلات(*) التي قلصت وضعية الجيش القانونية ودوره السياسي، إلا أن تدخل الجيش مازال مكفولا من خلال دستور 1982 السارية أحكامه حاليا، إضافة إلى ذلك فلا ننسى تنظيمات "الدولة العميقة" أو الدولة الخفية وعلى رأسها تنظيم إرجنيكون (*)التي تسعى للإطاحة بحكم "العدالة والتنمية" فقد تم القبض في 22 جانفي 2009 على عدد كبير من المشتبه فيهم في مخطط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، وهي محاولة انقلابية كان يدبرها قوميون علمانيون متشددون[31]، لذلك كان من الضروري تخلص الحزب من دور الجيش وذلك لا يتم إلا بالسبل الدستورية، من خلال حشد الأصوات البرلمانية اللازمة لتغير القانون.

لكن منذ الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا في منتصف شهر جوان 2016، سعى الرئيس رجب طيب أردوغان بكل ما يملك من قوة سياسية ودستورية إلى إحكام سيطرته الكاملة على المؤسسة العسكرية، فإلى جانب حملة الاعتقالات المتواصلة، والتي طالت نصف قيادات الجيش التركي تقريبا، ونحو عشرة آلاف جندي وضابط صف وعنصر أمن، اتخذت القيادة التركية خلال أقل من أسبوعين سليلة قرارات شاملة، ستكون نتائجها مدوية على المؤسسة العسكرية في المرحلة المقبلة؛ إذ إنها ستنقلها إلى مرحلة جديدة مختلفة كليا لجهة الدور والوظيفة والعلاقة مع المؤسسة السياسية وتحديدا المؤسسة الرئاسية التي ستصبح لها كلمة الفصل في مجمل عمل هذه المؤسسة.

من المعروف عن الجيش التركي تاريخيا أنه أناط لنفسه دور حماية الأسس العلمانية للجمهورية التركية وقد نص على هذا الأمر الدستور التركي في عدد من مواده وبنوده، وهي مواد وبنود حصّنت شخصية المؤسسة العسكرية دستوريا، وفق قاعدة قديمة تقول (الجيش يحمي الدستور، والدستور يحمي الجيش)، لكن الثابت أن ما يحدث حاليا من تغيرات شاملة، لم يغير فقط من هذه القاعدة بل ويغير دور

المؤسسة العسكرية وحتى عقيدتها العسكرية وفي هذا الإطار، ينبغي النظر إلى جملة من القضايا المرتبطة بعقيدة الجيش التركي[32].

مع اعتقال نحو عشرة آلاف ضابط وعنصر وإقالة مثلهم تقريبا من المؤسستين العسكرية والأمنية ثمة سؤال جوهري يطرحه الجميع عن هوية هؤلاء الذين سيحلون محلهم. في الواقع، مع القول أن هته الحملة تستهدف تطهير العناصر المناوئة لسياسة أردوغان من المؤسسة العسكرية، فإن الحقيقة التي يجب أن تقال هنا هي أن الذين سيشغلون أماكن سيكونون من أنصار حزب العدالة والتنمية، ولعل هذا الأمر يثير مخاوف عديدة، خاصة أن هؤلاء الجدد لهم أيديولوجية دينية واضحة تعتمد الإسلام السياسي اذلي يتبعه الحزب بعد أن كان مثل هذا الأمر ممنوعا في الجيش التركي وتصل المخاوف إلى حد الخشية من إبدال الهوية العلمانية للجيش التركي بهوية أصولية، لاسيما في ظل الإشارة إلى (جيش محمد) الذي تحدث عنه العديد من مسؤولي حزب العدالة والتنمية في إشارة إلى اسم الجيش التركي خلال العهد العثماني.

من خلال إسقاط نموذج الربط عند جيمس روزنو، توصلنا أن تركيا تمتلك من الإمكانيات والمقومات ما يسمح لها بلعب دور إقليمي وحتى عالمي مهم، خصوصا من خلال موقعها الجغرافي الذي سمح لها بلعب أكثر من دور عبر التاريخ. إلا المتغيرات البيئية تلعب دور مهما في رسم السياسات الخارجية التركية فمع مجيء حزب العدالة والتنمية برئاسة **أردوغان** التفت حول تركيا معطيات بيئية مناسبة تجعل من هاته الفترة أحسن فرصة لتركيا ليكون لها سياسة خارجية فعالة ، خاصة وان التغيير الذي حدث في البيئتين الدولية والإقليمية أتاح لتركيا فرصة إعادة تعريف عمقها الاستراتيجي، من خلال إعادة تأكيد روابطها مع الدول الغربية منها ولا سيما العربية في لحظة تاريخية تعاني فيها الدول من مآزق بنيوية هي الاخطر منذ الاستقلال وهو ما يخلق فراغا كبيرا في المنطقة لتتقدم تركيا–موضوعيا–كي تشغله، مستغلة بذلك تركيا مقوماتها وموقعها الجغرافي لأجل الحصول على دور قيادي بمنطقة الشرق الأوسط.

من خلال تحليل السياسة الخارجية التركية وفقا لنموذج الربط عند جيمس روزنو برز تأثير دور المتغير الإقليمي والدولي على حساب متغيرات البيئة الداخلية.

**ثانيا: تحليل السياسية الخارجية التركية من خلال النظرية البنائية**

تعتبر الهوية أساس تحليل السياسة الخارجية عند النظرية البنائية، حيث أكد ونت(Alexender want أن أساس فهم السلوكات الخارجية للدول هو دراسة النسق العقيدي(Belief system) لمتخذي القرار وتعتبر الهوية محددا أساسيا في السياسية الخارجية التركية وأصبح جليا دور الهوية خاصة مع وصول رجب طيب أردوغان إلى الحكم، فدور التنشئة الإسلامية ومعرفة مصادر نسقه العقائدي سيمكننا من فهم توجهات السياسة الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية .

**1: مصادر التنسيق العقيدي لرجب طيب أردوغان**

لا ينشأ النسق العقيدي للقائد السياسي من فراغ، ولكنه ينتج عن مجموعة من الخبرات التي يمر بها

القائد السياسي كالتنشئة الاجتماعية والسياسية وانتمائه الديني وغيرها من المؤثرات فقد يستند القائد السياسي كوكيل اجتماعي في قراراته لدروس التاريخ أو خبرته الشخصية لتأكيد تلك العقيدة اما رجب طيب أردوغان كوكيل اجتماعي فقد استمد معرفته بالعقائد من مصادر متعددة يمكن حصرها في:

**1-1: البيئة الاجتماعية**

فقد كان للاتحاد الوطني للطلبة الأتراك في ميادين الأزمنة والخطباء التي التحق بها **أردوغان** مكانة كبيرة في حياته حيث أكسبه الوسط الاجتماعي تجارب وخبرات سياسية وثقافية وتعرف من خلاله إلى الشباب الإسلاميين، كما تزامن ذلك مع بداية تأثر جماعة الإخوان المسلمين المصرية، والجماعة الإسلامية الباكستينية بتركيا[33] .

**1-2: التعليم الديني**

يتفق الجميع أن أردوغان له خلفية إسلامية واضحة، فقد نشأ وتربى في كنف "الفكر الوطني" كما أنه أكد مرارا أن الإيمان والأخلاق الإسلامية هما سببا نجاحه، ويؤكد **أردوغان** أن الرسول عليه الصلاة والسلام هو أسوته الأولى كما تضمنت تصريحاته أنه تأثر بالزعيم الإسلامي التركي نجم الدين أربكان الذي منحه الثقة [34].

وقد شارك في عدة أنشطة لعدة أحزاب سياسية والتي أسستها حركة الفكر الوطني بداية من حزب النظام الوطني وحزب السلامة الوطني في السبعينات ثم حزب الرفاه وانتهاء بحزب الفضيلة ثم انشق عن حركة الفكر الوطني وأسس حزبا سياسيا جديدا مستقلا أسماه بحزب العدالة والتنمية .[35]

وهناك من يعتبر تدينه الذي يمثل مرجعية هويته الإسلامية التي أعطته شعبية في الدول العربية والإسلامية على عكس الولايات المتحدة الأمريكية والبيت الأوروبي.[36]

**1-3: التاريخ التركي**

يظهر **أردوغان** متأثرا بالتاريخ التركي والذي يظهر مرارا وتكرارا في خطاباته الذي نذكر أحدها على سبيل المثال «إنني أتحدث بقوة أستمدها من تاريخ أجدادي ومن عادات الشعب التركي وتقاليده الراسخة من أكثر من ألف عام فنحن نصنع التاريخ»[37].

وقال أيضا في ردة على هجوم إسرائيل على سفينة الحرية: «إن على إسرائيل أن تعلم أنني لست زعيم دولة عادية بل إنني زعيم أحفاظ العثمانيين».[38]

– ويرى أن الموقع الجغرافي لتركيا يحتم عليها القيام بدور إقليمي نشط في منطقيتي الشرق الأوسط والبلقان ووفقا لما ذكر التاريخ يبين بوضوح أنه من المستحيل أن نعمل على ترسيخ السلام العالمي ودعمه من دون ضمان السلام والاستقرار بمنطقة البلقان ومنطقة الشرق الأوسط.

**2: تنشئته السياسية**

**2-1: نظريته العملية السياسية**

يرى **أردوغان** أن الصراع ليس سمة من سمات السياسة، خصوصا القائم على الهوية الدينية الثقافية أو التاريخية، فهو يؤكد معارضته للتمييز القائم على أساس هوياتي، ويقترح أن الحل لكل هذا هي العلمانية، فهو يرى أن العلمانية لا تعني دولة اللادين، فلكل شخص حرية إختيار وتطبيق دينه، فالعلمانية عنده هي وقوف الدولة على مسافة متساوية من جميع الأديان[39]، فالعلمانية بالنسبة له في الوسيلة للابتعاد عن الحروب الإثنية سواء داخل تركيا أو خارجها.

**2-2: التفاؤل السياسي: المقصود بالتفاؤل السياسي**

الاعتقاد أن الأهداف السياسية الرئيسية تحقق في المستقبل المنظور، ويعد أردوغان من المتفائلين سياسيا فيما يتعلق بإمكانية تحقيق الكثير من الأهداف[40].

كما يتضح تفاؤله السياسي من المجهود الكبير الذي يبدله من أجل تحقيق أهداف صعبة من الداخل أو الخارج.

ففي الداخل عمل أردوغان عقب توليه الحكم على إنجاز إصلاحات من خلال إحلال الممارسات الديمقراطية وشفافية الإرادة والوقوف في وجه الفساد وسعى إلى إيقاف التضخم المالي ،وفي مجال السياسة الخارجية بدل أردوغان مجهودا كبيرا في ملف تركيا والاتحاد الأوروبي وفي محاولات تسوية القضية القبرصية.

**2-3: دور القائد في العملية التاريخية**

يختلف القادة في فهم للعمليات التاريخية وفي مدى تأثير القادة السياسيين في العملية التاريخية أما أردوغان كوكيل إجتماعي فهو يؤمن بقدراته على التأثير في التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تركيا[41].

- وبالتالي نستنتج أن أردوغان استطاع أن يجعل من حزب العدالة والتنمية الوسيلة والآتية لتحقيق أهدافه وطموحاته التي تتناسب وهوية المجتمع التركي الذي وجد في حزب العدالة والتنمية ممثلا في زعيمها أردوغان المنقذ والمنفذ لأهداف المجتمع التركي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

- ومن خلال الدراسة العقائدية والفلسفية يمكن القول أن أردوغان حاول أن يعيد للمجتمع التركي هويته الإسلامية ومجده العثماني حيث سعى إلى إعادة إكتساب تركيا عمق ثقافي وتاريخي وجغرافي، وفي الوقت ذاته هو حاول أن يحقق مكاسب برغماتية حيث كرس جهوده من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لتركيا.

فنجد أردوغان حاول أن يخلق هوية تركية تمزج بين الحداثة والأصالة وحاول تقديم شكل جديد من الوسيطة حيث حاول أردوغان أن يكرس مبدأ الهوية المسلمة الديمقراطية .

**الخاتمة**

من خلال معالجتنا للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

– تنوع الأطر النظرية المفسرة والمحللة للسياسة الخارجية التركية الناشئة مكننا من تحليل الموضوع من زوايا مختلفة فبرز متغير الهوية التركية الناشئة عن التعليم الديني والتاريخ التركي كمتغير رئيس في تحليل السياسة الخارجية، أما نموذج الربط عند جيمس روزنو فد وجه البحث إلى إبراز دور البيئة الدولية والإقليمية على توجيه قرارات السياسية الخارجية التركية ودون إهمال دور متغيرات البيئة الداخلية في التحليل.

من خلال تحليل السياسية الخارجية التركية وفقا للنظرية البنائية توصلنا إلى ما يلي:

– حاولت تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تكريس مبدأ الهوية المسلمة الديمقراطية على الصعيد الاقتصادي والسياسي و الهوية المحافظة على المستوى المجتمعي.

– السياسة الخارجية التركية وفقا للتصور البنائي هي سياسة خارجية اتخذت من الهوية الإسلامية منطلقا في قراراتها مع الأخذ بعين الاعتبار المصلحة الاقتصادية البراغماتية في توجهاتها وهذا ما برز جليا في اتخاذ تركيا سياسة خارجية جديدة.

من خلال تحليل السياسة الخارجية التركية وفقا لنموذج الربط عند جيمس روزنو تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تأثرت السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية بمتغيرات البيئة الخارجية خاصة مع التطورات التي شهدتها البيئة الإقليمية التركية من احتلال العراق، الأزمة السورية، سقوط العديد من الأنظمة العربية وهذا ما خولها لأن تغير من سياستها الخارجية وتصبح أكثر تدخلا لإدارة شؤون المنطقة.

– وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أعطى توجها جديدا للسياسة الخارجية التركية من خلال إعادة بعث الهوية الإسلامية في السياسة الخارجية.

**الهوامش:**

[1] _ الربيع العربي (المفهوم، التداعيات، الأسباب) دراسة صادرة عن مديرية الدراسات والمعلومات الأردن: جويلية 2012

[2] _ إيمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة ،الجزائر:دار الوفاء ، ، ص 136.

[3] _ محمد صادق إسماعيل، امن الخليج العربي :الواقع وافاق المستقبل ، القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر1985 ، ص 188، 189.

[4] _ عبد الحميد صلاح، رجب طيب أردوغان...مؤسسة تركيا الحديثة، ط1، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2012، ص 192.

[5] _ إيمان دني ،مرجع سابق، ص .65

[6] _ فؤاد كيمان، الديمقراطية والهوية والسياسية في تركيا، الهيمنة من خلال القول، تركيا: دار النشر بالحرف ماكميلان 2014،ص 36.

[7] _ فواد كيمان، مرجع سابق، ص 36.

[8] _ idris bale

[9] _ ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص 203، 202

[10] _ ergun ozbudun party politics and social cleavage in turkey, on (accessed on octobre 2014) http://goo.ogl/zzuxlw

(*)–تقسم الأحزاب التركية إلى تيارات أساسية هي:

–التيار المحافظ الديمقراطي: ويمثله حزب العدالة والتنميةAKP، الذي أصبح أحد أهم الفاعلين بالسياسة التركية منذ 2002، والذي يعتبر أحد أهم الأحزاب المؤثرة في صنع القرار.

–التيار اليساري العلماني الأتاتوركي: ويمثل حزب الشعب الجمهوريCRP وحزب الشبابCP.

–التيار القومي التركي: ويمثله حزب الحركة القوميةMHP

–تيار يمين الوسط: يضم أحزابا مثل حزب الطريق الصحيح (القويم) حزب الوطن الأم

–الأحزاب الكردية: حزب السلامة الديمقراطية الحزب الديمقراطي الشعبي

[11] _ elise Mzssicard, « l'etude des paries politique en turquie : bilan des travaux et pistes de recherche » centre d'etudes et de recherches administratives, politique et sociale, CNRS, (juin 2007) a (accessed on octobre 2014) http://goo.gl/o9saZB

[12] _Dirk Trondle, «turkey's party democracy », on (accessed on octobre 2014) http://goo.gl/i7vG4t

[13] _ F.stephen larrabee, Jan.o.lesser, turkissh forgeign policy in an age of uncertainty (Pittsburgh: rand, 2003), p 33.

[14] _ ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2006،ص 102–109.

[15] _ جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 112.

[16] _ إيمان دني، مرجع سابق، ص ص 98، 99.

[17] _ أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، بغداد: دار الحرية والطباعة، ص 51.

(*)–مجلس الأمن القومي: يترأسه رئيس الجمهورية ويضم رئيس الوزراء ورئيس الأركان العامة ووزير الدفاع والخارجية والداخلية، وقادة القوات البرية والبحرية وقائد قوات الدرك، ووظيفته أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات التي تتعلق بأمن وسلامة تركيا.

[18] _ طلال يونس الجليلي، "مجلس الأمن القومي التركي والقرار السياسي"، **مجلة الآفاق العربية**، دار الشؤون الثقافية العامة، ع2، بغداد:1999، ص 35.

[19] _ محمد دامو، صناعة القرار الإستراتيجي التركي نقلا عن موقع Https :vgoo.gl/s5oqxe.

[20] _ غزو بهينان، مرجع سابق، ص 16.

[21] _ إيمان دني، مرجع سابق، ص 93.

[22] _ محمد دامو، مرجع سابق.

[23] _ نبيل حيدري، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ 1945، ط1، بيروت: صبرا للنشر والطباعة، 1986، ص 17.

[24] _bernad lewis the emergence of modern turkey (oxfrord university press1961), p 169.

[25] - frederick.w.fery, « patterns of elite politics in turkey, political elite in the middle east », american enterprise institute for public research (Washington 1975) pp 48, l9.

[26] _ نبيل حيدري، مرجع سابق، ص 72.

[27] _ زيد أسامة أحمد الرحماني، مرجع سابق، ص 52.

[28] _ أحمد نوري النعيمي، ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا (1945–1980) **مجلة بغداد**، العراق: 1990: ص 109.

[29] _ هلال رضا وآخرون، تركيا من أتاتورك إلى أربكان: الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ط1 القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 155.

[30] _ محمد طالب حميد، مرجع سابق، ص 52.

(*)–قام حزب العدالة والتنمية بإدخال عدة تعديلات أهمها:

–عدلت المادة 4 من قرارات مجلس الأمن القومي مهامه السياسة من المتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية ومتابعة أوضاع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا إلى رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها وبهذا أصبح جهازا استشاريا.

–عدلت المادة 5 من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجموعة مرة كل شهرين بدلا من كل شهر.

–عدلت المادة 13 من قانون مجلس الأمن القومي على نحو أفقدت أمانته العامة دورها الرقابي ووضع المخططات والمشروعات لتصبح قاصرة على تنفيذ ما يكلفه به مجلس الوزراء من مهام.

–عدلت المادة 15 من قانون مجلس الأمن القومي، فألغيت الفقرة التي كانت توجب تعيين ضابط برتبة فريق أول كأمين عام لمجلس الأمن القومي، لتنص بعد تعديلها أنه يمكن لشخص مدني تولي هذا المنصب.

–عدلت المادة 30 التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية. السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم.

(*)– أرجينكون: واد في أواسط قارة آسيا، تحجبه الجبال عن النظر، وهو مصطلح يشير إلى أسطورة تركية تعكس النزعة القومية التركية، وهو الاسم الرمزي لمنظمة سرية، وجهت لها العديد من الاتهامات للإطاحة بحزب العدالة والتنمية، من خلال الاستعانة بالجيش، وبهاذ ارتبط اسم المنظمة بما عرف بالدولة الخفية–الدولة العميقة– في تركيا والتي حاولت أن تصبح القوة العظمى بتركيا.

[31] _ تركيا بين خيار الإصلاح أو العودة إلى الخلف"مركز الجزيرة للدراسات في: (التصفح في افريل 2021) http://goo.gl/zsm8gh

[32] _ خورشيد حسين دلي "تحولات تركيا: إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بعد فشل الانقلاب"، في: http://goo.gl/e6qlr9

[33] _ عبد اللطيف بن العربي بونشادة، أردوغان سيرة زعيم...وحياة عظيم، دار الموعظة للنشر والتوزيع، 2012، ص 10.

[34] _ شريف ثغيان، الشيخ الرئيس" رجب طيب أردوغان، القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011، ص 27.

[35] _ عبد اللطيف بونشادة، مرجع سابق، ص 12.

[36] _ علاء عبد الحفيظ محمد "النسق العقيدي لرجب أردوغان" رؤى إستراتيجية عدد (3) جويلية 2013، ص 17.

[37] _ علاء عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 19.

[38] _ شريف شغيان، مرجع سابق، ص 240.

[39] _ علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق، ص 58.

[40] _ أبو جرة سلطاني: أردوغان الرجل المشروع، الجزائر: دار الخلدونية، للنشر والتوزيع، 2012، ص 40.

[41] _ المرجع نفسه، ص 50.